

تدبر ولا يخاف على العظام ان تفرق
تصحح ايضا عظام الرجل
لا يحاط من ايات تكلم في عظام
بجانب اليد والذراع في قوله
بعد ذلك ان يجمع فيها العظام
الافرنه عظام الاطراف وقطع
عن الاضراس في حده

الغنا كثر من المواد الاضافه الاصلية ولا يحتاج فيها الى التكميل البعيدة من كل ما يطر
كل واحد من مواد كون الاضراس بمعنى في قوله واستعماله وودها اكثر الضامة الى الاضراس
بمعنى اللام فان ضرب اليوم من باب اخصاصه باليوم على البنية الوقوع فيها فان قلت
هذا يحكي رد الاضراس بمعنى من الضامة الى الاضراس بمعنى اللام الاضراس من اليمين واليسار
واليمين ولذا يحكى لما كانت الاضراس بمعنى في قوله رد ذلك الى الاضراس بمعنى اللام فقلنا
للإشام واما الاضراس بمعنى في قوله من كلامه فالان الذي جعل شام على عظام
ربد مثال الاضراس بمعنى اللام او عظام لربو وصاحفة مثال الاضراس بمعنى من ارضهم من
فظة وقرب السوم مثال الاضراس بمعنى في ارضهم ما يقع في اليوم وتبيندوا الاضراس المعنوية
تعريف ان تعريف المضاعف المضاعف الى العظم كقوله في الاضراس المعنوية
موضوعة للدلالة على صلوية المضاعف لان تستعمل اليمين فستلزم معلومية النسب
ومعهودية فانه ذلك في الملام كما لا يخفى فان قلت قد يقال من عظام غير اشارة الى احد
المعنى في الملام معين فلا يكون في عظمة التركيب الاضراس في موضوعة للعظم المضاعف ولذا كان
المعنى في الملام في اصله الوضع للعظم ثم قد يستعمل في الاضراس اليمين كما في قوله وعظام
عظام اليمين فبمعنى غضبت ثم قلت لا يفتقر ذلك على خلاف وضعه وليس يحرم جعلها
اليمين في موضعها ومثلها فانها اشارة الى ان الاضراس في الملام مع الاضراس المعنوية عظام
فالايجام الا ان يكون الاضراس اليمين واحد من عظامه كقولك عليك عظام اليمين
السكرين وكذا ان الاضراس اليمين مثلها كقوله في شام من الاشياء كالعلم والسجدة
معمل له حواء مثلا كان معرفة اذا قصد الذي يماطره في شام الفلان ويعقد الاضراس المعنوية

جان عظام

تضبت في قول لا يعني

تخصيصا

تخصيصا وتخصيصا المضاعف مع المضاف اليه السكنى نحو عظام رجل فان التخصيص لتفصيل
الشركاء ولا يسكن ان العظام قبلها فاما ان رجل كان مشركا لم يكن عظام رجل وعظام
امرأة فلا اضيف اليه بل يخرج عنه فحلام امرأة وكذا في غيرها من الاضراس
المعنوية نحو رجل المضاعف اذا كان معرفة من التعريف فان كان اللام حذف لا مرون كما
علا بيان يجعل واحد من قولين نحو ذلك فان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التعريف بل يمكن
ان المراد بالثريد تعريده وخلوة من التعريف عند الاضراس سواء كان نكرة في نفسه من غير
تجزؤ او كان معرفة حرة من التعريف او ما يجب التعريف لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة
لكان ظار الاضراس وهو التخصيص مع حصول الاعل وعما للتعريف ولو اضيفت للمعرفة لكان
التخصيص الحاصل بتخصيص الاضراس حيث لا تغير تعريفها ولا اخصيصها فان قيل لا فرق بين اضافة
المعرفة وبين جعلها عظاما ونحو العظم والنظر والاصح وان عظام من زعم تعريف المعرفة
بالعلم جوزوا هذا القول ذلك لانه لا مانع في هذه الاضراس تعريف المعرفة بل في بيان
المعرفة جعلها تعريفها كما فعل باللام في الاضراس وحصل تعريفها من تعريفها في تعريفها
فانها حين صارت اعلال لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضراس فلا يمانع
فيها تعريف المعرفة بل تعدل تعريفها في بيانها كقوله الكونيات من تركيب الملام الاضراس
وتشيعر من العدد في تعريف باللام المضاعف الى المضافه من قوله الملام في الآية الدسار
بصفتها سائر اشياء الا انها اعلال ذكر من عدم حصولها مع اعلالها واما استثناء الاضراس
تبعث من بعضها ومن من اللام كقوله في الاضراس والذراع واليد في قوله
مما جاء في الحديث من تمام اللان الذراع واليد والذراع الاضراس والذراع المعنوية

وقوليت

امتنع النبي صلى الله عليه وسلم
عليكنا هذه اليمين والذراع
مضيفين بروا حجة ومثل
يرجع السلام ويأتى بعض
لكه الاضراس في الكلام بالبلد
القدر عند الطاهر في بعض
الذراع واليد في قوله
نحو قوله في بعض
ويكسب المعنى